

البحث الثاني عشر:

المقاطعة الاقتصادية حقيقتها وحكمها

دراسة فقهية تأصيلية

دكتور

خالد بن عبد الله بن دايل الشمراني

أستاذ الفقه المساعد ورئيس قسم القضاء بكلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى



مَقَلَمَات

الحمد لله الذي بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، والصلاة والسلام على من بعثه الله بالحق بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

أما بعد.....

فقد اقتضت حكمة الله تعالى أن تظل هذه الدنيا ميداناً لسلسلة طويلة من الصراعات، بين بني البشر بشكل عام، وبين المسلمين والكفار بشكل خاص.

وسبب هذا الصراع بين المسلمين وأعدائهم، اختلاف الغايات والمقاصد، فالمسلمون يريدون تعبيد الناس لخالقهم جل وعلا وإعلاء كلمة الله، والكفار يريدون إطفاء نور الله، ونشر الفساد في الأرض.

وإن الناظر في حال المسلمين في هذا العصر لتفطر قلبه ألماً، على حالة الضعف والهوان التي يعيشونها بسبب بعدهم عن الله، حتى أنهم أصبحوا فريسة سهلة لهيمنة أعدائهم عليهم، بإضعافهم في جميع المجالات العسكرية والصناعية والعلمية والاقتصادية، وبالتالي فقد تمكن هؤلاء الأعداء من استغلال ثرواتهم وخيراتهم، وتحويلهم إلى مستهلكين يلهثون وراء الغرب الكافر.



ومع بزوغ فجر الصحوّة الإسلاميّة المباركة أصبح المسلمون يتألمون هذا الواقع المزري ويحاولون التمرد على هذا الاستعباد الكالح والإذلال السافر، وأصبح من الخيارات المطروحة على الساحة كسلاح من أسلحة الضغط، سلاح المقاطعة الاقتصاديّة، ومع أن هذا السلاح أثبت تأثيره وجدواه إلا أنه لم يستخدم إلى الآن استخداماً صحيحاً.

ومع أن الموضوع المقاطعة الاقتصاديّة من أهميّة بالغة كسلاح من أسلحة المقاومة، إلا أنني لم أجد أحداً فرد هذا الموضوع بالتأليف من منظور شرعي، سوي بعض الفتاوي التي صدرت من بعض علماء المسلمين في بعض الوقائع الخاصّة.

ومع ما يكتنف في مثل هذا الموضوع من صعوبات، لعل من أبرزها عدم وجود مؤلفات خاصّة به، إلا أنني استعنت بالله تعالى وحلّلت أن ألم شتات هذا الموضوع وأن أدرسه دراسة فقهية تأصيلية في ضوء الأدلّة والمقاصد الشرعية محاولاً بيان حقيقته وحكمه، وعنوانت لهذه الدراسة بـ (المقاطعة الاقتصاديّة حقيقتها وحكمها، دراسة فقهية تأصيلية).

وقد جاء هذا البحث في مقدّمة وتمهيد وفطين وخاتمة:

المقدّمة: وبينت فيها أهميّة الموضوع، والسبب الدافع للكتابة فيه، والعنوان وخطة البحث.

التمهيد: وفيه ثلاثة مباحث:



- المبحث الأول: تعريف المقاطعة الاقتصادية.

- المبحث الثاني: حكم التعامل مع الكفار اقتصادياً.

- المبحث الثالث: نماذج من صور المقاطعة الاقتصادية عبر التاريخ.

الفصل الأول: الجهاد في سبيل الله حقيقته ومقاصده، وعلاقة ذلك بالمقاطعة الاقتصادية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الجهاد في سبيل الله ومدى اندراج المقاطعة الاقتصادية تحته.

المبحث الثاني: مقاصد الجهاد في سبيل الله ومدى تحقيق المقاطعة الاقتصادية لها.

المبحث الثالث: كون المقاطعة فعلاً سلبياً، هل يشكل على اعتبارها من ضروب الجهاد في سبيل الله؟...

الفصل الثاني: الأدلة على مشروعية المقاطعة الاقتصادية والحكم التكليفية لها، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: اعتبار المصلحة ودرء المفسدة وعلاقته بالمقاطعة الاقتصادية.

المبحث الثاني: قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد، وعلاقته بالمقاطعة الاقتصادية.



المبحث الثالث: الحكم التكاليفي للمقاطعة الاقتصادية، وفيه مطلبان

المطلب الأول : الحكم الأصلي للمقاطعة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الحالات التي يكون فيها المقاطعة الاقتصادية واجبه أو مندوبة أو محرمة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

منهج البحث:

١- حاولت قدر الإمكان أن أقوم بتأصيل هذا البحث تأصيلاً شرعياً وذلك بربطه بالقواعد الكلية ذات الصلة، وبمقاعده الشريعة الإسلامية.

٢- لم أتوسع في دراسة المسائل الفقهية التي تمر عرضاً في هذا البحث واكتفيت بالإحالة في الهامش على مصادرها الأصلية في المذاهب الأربعة.

٣- قمت بعزو الآيات إلى سورها، وتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة ذكراً أسم المصدر والكتاب والباب ورقم الحديث.

- وإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك.

- وأن كان في غيرهما من كتب السنة، خرجته مما تيسر منها ما ذكرت كلام أهل العلم على درجته.

٤- قمت بشرح المصطلحات الغامضة.



٥- ذيلت هذا البحث بفهرس للمصادر والمراجع، وبفهرس للموضوعات.

هذا وإنني لم آل جهداً في معالجة قضايا هذا البحث، ولكن قلّة بضاعتي، وصعوبة البحث، وقلة المراجع ثنتني عن كثير مما أردت، وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المبحث الأول

تعريف المقاطعة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف المقاطعة الاقتصادية باعتبارها مركباً إضافياً:

أولاً: تعريف المقاطعة في اللغة:

المقاطعة في اللغة: مفاعلة من القطع، قال ابن فارس: "القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صرم وإبانة شيء من شيء"^(١).

ومنه: الهجران ضد الوصل، وتهاجر القوم إذا تصارموا^(٢).

ثانياً: تعريف الاقتصاد:

١- الاقتصاد لغة: مشتق من القصد، وهو التوسط وطلب الأسد^(٣)، وقصد في الأمر: لم يتجاوز فيه الحد، ورضي بالتوسط^(٤)، والقصد: ضد الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير^(٥).

(١) معجم مقاييس اللغة (قطع) ص (٨٩٣).

(٢) لسان العرب: (قطع) (٢٢٣/١١).

(٣) المفردات في غريب القرآن: (قصد): ص (٤٠٥)، المصباح المنير: (قصلت) (٥٠٥/١).

(٤) تاج العروس: (قصد) (١٩٠/٥).

(٥) المصدر السابق، نفس الصفحة.



٢- تعريف الاقتصاد في الاصطلاح: تعددت تعريفات الاقتصاديين

للاقتصاد، فمنهم من عرفه بأنه: علم المبادلة^(١)، وذلك لأنه ينظم

المبادلة بأشكالها المختلفة (البيع والشراء والإيجار وعقد العمل)^(٢)

ومنهم من عرف الاقتصاد بأنه: دراسة النشاط الإنساني في

المجتمع من وجهة الحصول على الأموال والخدمات^(٣).

إلى غير ذلك من التعريفات التي تدور حول المعاني السابقة

المطلب الثاني: تعريف المقاطعة الاقتصادية باعتبارها لقباً:

أولاً: عرفت الموسوعة العربية العالمية، المقاطعة الاقتصادية بأنها:

"رفض التعامل مع شخص أو منظمة أو دولة"^(٤)، وهذا التعريف

غير مانع، لأنه يدخل فيه أنواع أخرى من المقاطعة، كالمقاطعة

السياسية والاجتماعية.

ثانياً: جاء في المعجم الوسيط تعريف للمقاطعة بشكل عام، على أنها:

"الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصادياً أو اجتماعياً وفق نظام

جماعي مرسوم"^(٥)، وهذا التعريف كما هو واضح لا يختص بالمقاطعة

(١) النظرية الاقتصادية في الإسلام: ص (٣٥).

(٢) النظرية الاقتصادية في الإسلام: ص (٣٥).

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) الموسوعة العربية العالمية: (٥٦١/٢٣).

(٥) المعجم الوسيط: (قطعت) (٧٤٥/٢).



الاقتصادية، بل يشمل أنواعاً أخرى من المقاطعة، بيد أنه قد يصلح كتعريف للمقاطعة الاقتصادية إذ حذفنا قولهم (أو اجتماعياً) بحيث يكون تعريف المقاطعة الاقتصادية.

الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصادياً وفق نظام جماعي مرسوم:

إلا أن هذا التعريف لم يتعرض للمقصد والباعث على المقاطعة الاقتصادية وهو مهم هنا، إذ إن مجرد الامتناع عن شراء سلعة من السلع قد يكون للاستغناء عنها وعدم الحاجة إليها، وهذا الضرب من ضروب المقاطعة ليس له تعلق بموضوع بحثنا، بل الذي يعيننا في هذا المقام، المقاطعة الاقتصادية التي يكون الهدف منها الضغط على الطرف الآخر لتغيير سياساته التي تلحق ضرراً بالجهة المقاطعة.

وبناء على ما سبق فإننا يمكن أن نعرف المقاطعة الاقتصادية بأنها: الامتناع عن معاملة الآخر اقتصادياً وفق نظام جماعي مرسوم بهدف الضغط عليه لتغيير سياساته تجاه قضية من القضايا.



المبحث الثاني

حكم التعامل مع الكفار اقتصادياً

لقد جاءت الشريعة الإسلامية السمحة، لتكون منقذة للبشرية من ظلمات الجهل والشرك، ومخرجة لها من الضيق والعسر، صالحة لكل زمان ومكان، ومن سمات رفع الحرج في هذه الشريعة الخالدة، إباحة التعامل مع الكفار في عقود مع الكفار في عقود المعاملات المالية، إذا كان المعقود عليه مباحاً للمسلمين إلا بعض المستثنيات التي سنعرض لها لاحقاً.

والنصوص الدالة على جواز التعامل مع الكفار كثيرة منها:

١- قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾^(١)، قال ابن قدامة: "أجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب لقوله تعالى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾"^(٢)، ومعلوم أنهم في الغالب لا يبذلون هذه الذبائح بدون ثمن، فدل على جواز التعامل معهم بالبيع والشراء.

٢- عن عبد الرحمن بن أبي بكر -رضي الله عنه- قال: "كنا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم جاء رجل مشرك مشعان^(٣)، طويل بغنم يسوقها، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- بيعاً أم

(١) سورة: المائدة - الآية: ٥.

(٢) المغني: (٢٩٣/١٣).

(٣) مشعان أي: طويل شعث الشعر : فتح الباري (٤٧٩/٤).



عطية أو قال أم هبة؟... فقال: لا، بيع، فاشترى منه شاة، وقد بوب الإمام البخاري على هذا الحديث بقوله: باب الشراء والبيع المشوكين وأهل الحرب^(١)، قال ابن بطال: "معاملة الكفار جائزة إلا يبيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين"^(٢).

٣- عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعه^(٣)، قال ابن حجر معلقاً على هذا الحديث: "فيه جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين التعامل فيه..."^(٤).

فيتبين لنا مما سبق مع الكفار بالبيع والشراء، الأصل فيه الجواز، باستثناء بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين^(٥)، فقد اتفق الفقهاء على منعه^(٦).

كما أن هناك بعض الصور المستثناة التي وقع فيها خلاف بين الفقهاء منها:

(١) أنظر: صحيح البخاري مع الفتح، كتاب البيوع، (٤٧٨/٥).

(٢) أنظر: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الرهن درعه، ح (٢٥٠٩)، (صحيح البخاري مع الفتح، ١٦٨/٥).

(٤) أنظر: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٥) أنظر: الاستعانة بغير المسلمين: ص (٣٥-٣٦-٨٧).

(٦) نقل الإجماع على ذلك الإمام النووي، أنظر: المجموع شرح المذهب (٤٣٢/٩).



١- بيع المصحف والعبد المسلم للكافر، فقد ذهب الحنابلة والمالكية في أحد القولين، والشافعية في أحد القولين، إلى عدم صحة البيع^(١)، وذهب الحنفية والمالكية في المشهور عندهم، والشافعية في أحد القولين، إلى أن البيع الصحيح، ولكن يجبر الكافر إلى إخراجها من ملكه^(٢).

٢- استتجار الكافر مسلماً للخدمة؛ فقد ذهب الشافعي في أحد القولين^(٣)، إلى التحريم، وذهب المالكية والحنفية في قول، الشافعية في قول، إلى الجواز مع الكراهة^(٤).

وأما الحنابلة فلم يفتوا في المسألة قال ابن القيم: "وتلخيص مذهبه-أي أحمد- أن إجارة المسلم نفسه للذمي ثلاثة أنواع:

الثانية: إجارة للخدمة، فهذه فيها روايتان منصوصتان أصحهما المنع منها.

الثالثة: إجارة عينه منه لغير الخدمة، فهذه جائزة..."^(٥)

(١) انظر: كشف القناع ٣/١٥٥، حاشية السوق على الشرح الكبير (٧/٣)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٢٠/).

(٢) انظر: رد المحتار ٤/١٣٤، شرح الخرشي، (١٠/٥)، شرح المحلى على المنهج وحاشية عميرة ٢/١٥٦.

(٣) انظر: المذهب مع تكملة المجموع (٢٥٥/١٥).

(٤) انظر: فتاوى قاضيخان (٢/٣٢٤)، حاشية السوق (٤/١٨)، المذهب مع تكملة المجموع: (٢٥٥/١٥)، الإنصاف: (٣١٧/١٤).

(٥) أحكام أهل الذمة: (١/٥٦٦).



٣-شفعة الكافر على المسلم، فقد ذهب الحنابلة إلى أنها لا تثبت^(١)، وقال الجمهور إلى أنها تثبت^(٢).

هذه بعض المسائل المستثناة من الأصل العام في جواز التعامل مع الكفار، والله أعلم.

المبحث الثالث

نماذج من صور المقاطعة

الاقتصادية عبر التاريخ

لقد زخر التاريخ الإنساني على مر العصور، بالكثير من الأمثلة والصور التي استخدم فيها سلاح المقاطعة الاقتصادية كوسيلة من وسائل الضغط، إخضاع الطرف الآخر، وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه الأمثلة:

١-انتمار قريش واتفاقهم على مقاطعة بني هاشم، وبني عبد المطلب، وذلك بأن لا ينكحهم إليهم ولا ينكحوهم ولا يبيعونهم شيئاً ولا يبتاعوا منهم، وقد استمرت هذه المقاطعة سنتين أو ثلاثاً^(٣).

٢-ما فعله ثمامة بن أثال -رضي الله عنه- بعدما أسلم، حيث قال لكفار قريش: "...والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة يأذن فيها النبي -ﷺ-".

(١) انظر: كشف القناع: (١٣٤/٤).

(٢) انظر: الفتاوي الهندية: (١٦١/٥)، الكافي لابن عبد البر: (٨٥٦/٢)، المذهب مع تكملة المجموع: (٨٩/١٥).

(٣) انظر: البداية والنهاية (٧٦/٣).



٣- في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وفي أبان حركة تحرير إيرلندا ضد السيطرة الإنجليزية، امتنع حلف الفلاحين، من التعامل مع وكيل أحد اللوردات الإنجليز من أصحاب الإقطاعات الزراعية في إيرلندا^(١).

٤- في عام ١٣٢١م، أصدر حزب الوفد المصري، بعد اعتقال رئيسه سعد زغلول قراراً بالمقاطعة الشاملة ضد الإنجليز، شمل قرار المقاطعة حث المصريين على سحب ودائعهم من المصارف المصرية على أن يحتموا على عملائهم في الخارج ألا يشحنوا بضائعهم على سفن إنجليزية، كما أوجب القرار مقاطعة التجار الإنجليز بشكل تام^(٢).

٥- بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، امتنع كثير من الناس في أوروبا من شراء البضائع المصنعة في ألمانيا، بسبب احتلالها لبلادهم^(٣).

٦- ما دعا إليه الزعيم الهندي غاندي، من مقاطعة البضائع الأجنبية بإحراقها علناً في بومباي ضمن سلسلة من أعمال الاحتجاج ضد الاستعمار البريطاني للهند^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال، ح (٤٣٧)، (صحيح البخاري مع الفتح) ٦٨٨/٧.

(٢) المرجع السابق: ص (١٥٠٢) - القاموس السياسي ص (١٥٠١).

(٣) انظر: الموسوعة العربية العالمية: (٥٦١/٢٣).

(٤) انظر: القاموس السياسي: ص (١٠٣٧).



٧- قاطع السود في مدينة مونتجمري بولاية ألباما نظام سير الحافلات المدينة، مما قضي على سياسة الفصل الاجتماعي داخل الحافلات منذ الستينات^(١).

٨- ومن صور المقاطعة الاقتصادية رفض المستهلكين في بلدان عديدة، منذ مطلع الستينات حتي أوائل التسعينات في القرن العشرين، شراء بضائع من جنوب إفريقيا، احتجاجاً على سياسة التفرقة العنصرية^(٢).

٩- ومن أمثلة المقاطعة الاقتصادية، أن معظم الدول العربية كانت تقاطع إسرائيل بسبب احتلالها لأرض فلسطين المسلمة^(٣).

١٠- ما قام به الملك فيصل، من استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية بشكل مؤثر في أعقاب حرب ١٩٦٧م، وحرب ١٩٧٣م، فبعد يومين من نشوب الحرب الأولي: أعلن حظر البترول السعودي عن بريطانيا والولايات المتحدة، وعلى إثر نشوب حرب ١٩٧٣م، تزعم حركة الحظر البترولي الذي شمل دول الخليج، فكان لهذا الحظر أثره في توجيه المعركة^(٤).

(١) انظر: الموسوعة العربية العالمي (٥٦١/٢٣).

(٢) انظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) انظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) انظر القاموس السياسي: ص (١١٢١).



الفصل الأول

الجهاد في سبيل الله حقيقته

ومقاصده وعلاقة ذلك بالمقاطعة الاقتصادية

سبق أن ذكرنا في المبحث الثالث من التمهيدي، بعض نماذج المقاطعة الاقتصادية وما ولدته من ضغوط، حدث بالطرف الآخر في كثير من الأحيان إلى التراجع عن موقفه والخضوع لمطالب المقاطعين.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: "...هل يمكن اعتبار المقاطعة الاقتصادية إذا كانت بنية التقرب إلى الله، واستخدمت ضد أعداء الدين، هل يمكن اعتبارها ضرباً من ضروب الجهاد في سبيل الله؟...

لعلنا أن نجيب على هذا التساؤل في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: حقيقة الجهاد في سبيل الله، ومدى اندراج المقاطعة الاقتصادية تحته.

المبحث الثاني: مقاصد الجهاد في سبيل الله، ومدى تحقيق المقاطعة الاقتصادية لها.

المبحث الثالث: كون المقاطعة الاقتصادية فعلاً سلبياً، هل يشكل على اعتبارها من ضروب الجهاد في سبيل الله؟



المبحث الأول

حقيقة الجهاد في سبيل الله ومدي اندراج

المقاطعة الاقتصادية تحته

سنستعرض في هذا المبحث، تعريف الجهاد في اللغة، وفي الاصطلاح الشرعي العام في الكتاب والسنة، وفي الاصطلاح الفقهي، ومن ثم ننظر في مدي اندراج المقاطعة الاقتصادية في مفهوم الجهاد.

أولاً: تعريف الجهاد في اللغة:

الجهاد مشتق من (الجهد) قال ابن فارس: "الجيم، والهاء، والـدال أصله المشقة، ثم يحمل عليه ما يقاربه"^(١).

"وقيل: الجهد، الفتح: المشقة، والجهد (بالضم): الطاقة"^(٢)، "وقيل: الجهد المبالغة والغاية"^(٣).

والجهاد: المبالغة واستفراغ الوسع في الحرب أو الحرب أو اللسان أو ما أطاق من شيء"^(٤).

ثانياً: أطلاقات الجهاد في الاصطلاح الشرعي العام في الكتاب والسنة:

(١) معجم مقاييس اللغة: جهد، ص (٢٢٧).

(٢) لسان العرب: (جهد) (٣٩٥/٢).

(٣) المصدر السابق: (جهد) (٣٩٦/٢).

(٤) المصدر السابق: (جهد) (٣٩٧/٢).



جاءت كلمة الجهاد في القرآن الكريم والسنة النبوية، بمعنىان ودرجات مختلفة، نجلها فيما يلي^(١):

- اطلاقات الجهاد في الكتاب والسنة:

١- الجهاد بالنفس: وهو قتال الكفار بالنفس، وكل ما يعين عليه، من بيلان فضله، والتحريض عليه، والإخبار بعورات العدو، وما يعلمه من مكاييد الحرب، والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، سيأتي ذكر بعضها عند الكلام على مقاصد الجهاد.

٢- **الجهاد بالقول**: وهو يشمل مجاهدة الكفار والمنافقين، بالحجة والبرهان قال تعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾^(٢)، أي بالقرآن، ويشمل أيضا الصدع بالحق عند الحكام الظلمة، قال -رحمه الله- أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر^(٣).

٣- الجهاد بالمال: ويكون على وجهين:

(١) أصول العلاقات الدولية في فقه محمد بن الحسن الشيباني (٩١٠/٢-٩١٢).

(٢) سورة: الفرقان - الآية: ٥٢.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، ح(٤٣٣٤)، (منن أبي داود مع عون المعبود ٣٣٥/١١)، والترمذي كتاب الفتن، باب ما جاء في أفضل الجهاد، ح(٢٢٦٥)، (جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى ٣٩٥/٦)، والنسائي، كتاب البيعة، باب (، وصححه الألباني، انظر: صحيح الجامع فضل من تكلم بالحق، ح(٤٢٢٠)(//٧).



أحدهما: إنفاق المال في إعداد السلاح وآلة الجهاد والازاد وما يجري مجراه مما يحتاجه لنفسه.

الثاني: إنفاق المال على غيره ممن يجاهد، ومعونته بالزاد والعدة، قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١).

٤- الجهاد بالعمل: وذلك يبذل الجهد في عمل الخير، ليكون نفعه عائدًا على صاحبه بالاستقامة والصلاح، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ﴾^(٢).

٥- الجهاد بالقلب: وذلك ببغض المنكر وكرهيته بالقلب، قال -عليه السلام-: "ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته ويقتنون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل"^(٣).

(١) سورة: التوبة - الآية: ٤١.

(٢) سورة: العنكبوت - الآية: ٦.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، ح(١٧٧)، (صحيح مسلم مع شرح النووي ٢/٢١٥).



ب- درجات الجهاد في سبيل الله:

١- جهاد النفس: وذلك ببذل الجهد في حمل النفس على تعلم الهدى ودين الحق، والعمل به، والدعوة إليه، قال - عليه السلام - "المجاهد من جاهد نفسه في الله" ^(١).

٢- جهاد الشيطان: وذلك باستفراغ الوسع في مخالفته، ودفع وساوسه، وما يزينه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو ^(٢)﴾.

٣- جهاد العدو الظاهر: وهو بذل الجهد في مقاتلة الكفار، كما في قوله تعالى: قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(٣)﴾.

ثالثاً: تعريف الجهاد في الاصطلاح الفقهي:

- عرف الحنفية الجهاد بأنه: "بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله، بالنفس والمال واللسان أو غيره أو المبالغة في ذلك" ^(٤).

(١) أخرجه الترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً، ح (١٦٧١)، وقال: حديث حسن صحيح، (جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى ٢٤٧/٥).

(٢) سورة: فاطر - الآية: ٦.

(٣) سورة: النساء - الآية: ٩٥.

(٤) بدائع الصنائع، (٥٧/٦).



- وعرفه المالكية بأنه: "قتال مسلم كافراً غير ذي عهد إعلاء كلمة الله، أو حضوره له أو دخول أرضه له"^(١).

- وعرفه الشافعية بأنه: "بذل الجهد في قتال الكفار"^(٢).

- وعرفه الحنابلة بأنه: "قتال الكفار خاصة"^(٣).

وقد نص الفقهاء في أغلب كتبهم على أن الجهاد يطلق أيضاً-كما جاء في المعنى الشرعي العام- على مجاهدة النفس والشيطان والفساق والمنافقين، ولكنه عند الإطلاق ينصرف إلى قتال الكفار لإعلاء كلمة الله^(٤).

ولهذا قال العلامة ابن رشد: "كل من أتعب نفسه في ذات الله فقد جاهد في سبيله، إلا أن الجهاد في سبيل الله إذا أطلق فلا يقع بإطلاقه إلا على مجاهدة الكفار بالسيف حتي يدخلوا في الإسلام أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون"^(٥).

وبناء على ما سبق فإن المقاطعة الاقتصادية تدخل في مفهوم الجهاد بمعناه العام نظراً لما تتضمنه من إتعاب النفس بحرمانها من بعض

(١) الخرشي شرح مختصر خليل: (١٠٧/٣-١٠٧).

(٢) فتح الباري: (٥/٦).

(٣) كشف القناع: (٣٢/٣).

(٤) أصول العلاقات الدولية في فقه محمد بن الحسن (٩١٥/٢)، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ص (٢٦٠).

(٥) المقدمات الممهدة لابن رشد: (٣٤٢/١).



المكاسب والملاذات، وذلك من أجل إعلاء كلمة الله ونصره المستضعفين من المسلمين.

كما أن المقاطعة الاقتصادية تعتبر من ضروب الجهاد في سبيل الله من ناحية، أخرى، ذلك أنه قد سبق معنا أن من معاني الجهاد في السنة المطهرة جهاد القلب وذلك بيبغض المنكر وكراهيته، وذلك في قوله -ﷺ-: "...ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن" ^(١)، فسمي النبي -ﷺ- هذا الفعل -القلبي بجهاداً، ومن المعلوم أن المقاطعة الاقتصادية بنية التقرب إلى الله ونصرة المستضعفين من المسلمين، وإلحاق الضرر بالكفار، يتضمن جهاد القلب، وزيادة تتمثل في ترك التعامل معهم فيما يعود عليهم بالنفع.

المبحث الثاني

مقاصد الجهاد في سبيل الله

ومدي تحقيق المقاطعة الاقتصادية لها

شرع الله، الجهاد في سبيله، لمقاصد جليلة وحكم بالغة، ورتب سبحانه وتعالى -عز وجل- على إقامة هذه الشعيرة عز الدنيا وشرف الآخرة.

والمقصد الرئيس من الجهاد في سبيل الله هو: "إعلاء كلمة الله، وتعبيد الناس له وحده، وإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وإزالة الطواغيت كلها من الأرض وإخلاء العالم من الفساد" ^(٢).

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية: ص (١٦٠).



ولأدلة على هذا المقصد كثيرة جداً منها:

١- قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(١).

قال ابن جرير في تفسيره هذه الآية: "فقاتلوهم حتى لا يكون شرك، ولا يعبد إلا الله وحده لا شريك له، فيرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض وهو الفتنة، ويكون الدين كله لله، وحتى تكون الطاعة والعبادة كلها لله خالصة دون غيره"^(٢).

٢- عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: "...بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له..." الحديث^(٣).
وهناك مقاصد أخرى للجهاد في سبيل الله، تابعة للمقاصد الرئيس الذي تقدم أنفاً منها:

١- رد اعتداء المعتدين على المسلمين، ومن أدلة هذا المقصد، قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٤).

(١) سورة: البقرة - الآية: ١٩٣.

(٢) جامع البيان للطبري (٥٣٧/١٣).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب اللباس، باب في لباس الشهرة، ح (٤٠٢٤)، (سم أبو داود مع عون المعبود ٥١/١١)، واحمد في المسند، ح (٤٠٣١)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إسناده جيد انظر: الفتاوى: (٣٣١/٢٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع: (٨/٣).

(٤) سورة: البقرة - الآية: ١٩٠.



٢- حماية الدولة الإسلامية على المسلمين من شر الكفار، ومن الأدلة

على هذا المقصد: أمر النبي -ﷺ- بقتل كعب بن الأشرف^(١)،

وعبد الله بن أبي الحقيق^(٢)، اليهوديين، لأنهما كانا مصدر خطر

على الدولة الإسلامية، فأرسل لهما رسول الله -ﷺ- من يقتلهما^(٣).

٣- قتل الكافرين وإبادتهم ومحقتهم، لأن الكفر كالورم السرطاني بل

أشد، فإذا لم يسلم الكافر أو يخضع للحكم الإسلامي، فلا بد من

استئصاله حتي لا يفسد المجتمع الذي يوجد فيه^(٤).

قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ

فَشُدُّوا الوثَاقَ...﴾^(٥).

-وقاله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ

الْكَافِرِينَ﴾^(٦).

-وقاله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا

خَائِبِينَ﴾^(٧).

٦- إرهاب الكفار وإخزاؤهم وإذلالهم وإيهان كيدهم وإغاضبتهم، ومن أدلة

هذا المقصد:

(١) أهمية الجهاد في نشر الدعوة: ص (١٧٢)

(٢) أهمية الجهاد في نشر الدعوة: ص (١٧٢).

(٣) المرجع السابق ص (١٧٢).

(٤) المرجع السابق: ص (١٧٨).

(٥) سورة: محمد - الآية: ٤.

(٦) سورة: الأنفال - الآية: ٧.

(٧) سورة: آل عمران - الآية: ١٢٧.



قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾^(١).

قال تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمْ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ* وَيَذْهَبُ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٢).

قال ابن القيم: "...ولا شيء أحب إلى الله من مراغمة وليه لعدوه وإغاضته له، وقد أشار سبحانه إلى هذا العبودية في مواضع من كتابه، في مواضع أحدهما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافِعاً كَثِيراً وَسَعَةً﴾^(٣)، سمي المهاجر الذي يهاجر إلى عباد الله مرافعاً يراغم به عدو الله وعدوه، والله يحب من وليه مراغمة عدوه وإغاضته، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْأُونَ مَوْطِئاً يَعِظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤)، فمغاينة الكفار غاية محبوبة للرب مطلوبة، فموافقته فيها من كمال العبودية... فمن تعبد الله بمراغمة عدوه، فقد أخذ من الصديقية بسهم وافو، وعلى قدر محبة العبد لربه وموالاته ومعاداته لعدوه، يكون نصيبه من هذه المراغمة، ولأجل هذه المراغمة حمد التبختر الصفيين...^(٥).

(١) سورة: الأنفال - الآية: ٦٠.

(٢) سورة: التوبة - الآية: ١٤-١٥.

(٣) سورة: النساء - الآية: ١٠٠.

(٤) سورة: التوبة - الآية: ١٢٠.

(٥) مدارج السالكين: (٢٦٦/١).



هذه بعض المقاصد الجليلة والأهداف السامية للجهاد، أوردناها على سبيل الإجمال والاختصار، والله المستعان.

مدي تحقيق المقاطعة الاقتصادية لبعض مقاصد الجهاد في سبيل الله:

مما لا شك فيه أن سلاح الاقتصاد من أشد الأسلحة مضاءً وتأثيراً في هذا العصر، كما أن العامل الاقتصادي هو من بين العوامل المهمة التي تدفع الأمم إلى مكان الصدارة على الساحة الدولية، والمكانة المهمة التي تتسمنها دولتان مثل اليابان وألمانيا، بسبب القوة الاقتصادية لكل منهما، لأكبر دليل على ما ذكرنا، فقد خرجت هاتان الدولتان من الحرب العالمية الثانية وهما متقلتان بهزيمة فادحة ودمار واسع، ومع ذلك فقد استعادت هاتان الدولتان، مكانتهما على المسرح الدولي بفضل ما تتمتعان به من تقدم تقني وقوة اقتصادية.

وفي المقابل لدينا نموذج الاتحاد السوفيتي الذي كان في يوم من الأيام أحد القطبين المهيمنين على الساحة الدولية، بما يملكه من جيوش جرارة وترسانة نووية وتقليدية ضخمة، وع ذلك فسرعان ما انهار ذلك المارد لأسباب من أهمها ضعفه الاقتصادي، فراجع نفوذه في العالم وانكفأ على نفسه.

كل ما سبق يبين لنا أن القوة الاقتصادية من العوامل الرئيسية لرقى الأمم وازدهارها، كما أن المساس بالعامل الاقتصادي، أو محاولة زعزعته وإضعافه، يعتبر اعتداءً خطيراً على حياة الأمم واستقرارها.



ومن هنا تأتي أهمية الكلام عن المقاطعة الاقتصادية، كسلاح من أشد الأسلحة مضاءً وفتكاً.

وما استخدام سلاح النفط في وجه أمريكا عامي (١٩٦٧-١٩٧٣م)، ما ترتب عليه من آثار وتداعيات، إلا مثلاً بسيطاً على أهمية هذا السلاح، وما يمكن أن يوقعه بالأعداء من خسائر لا يستهان بها. وقد كانت المقاطعة العربية لإسرائيل تبهض كاهل الدولة الصهيونية وتلحق باقتصادها خسائر فادحة.

وأخير وبعد الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ضد الممارسات الصهيونية العدوانية، وما أرق ذلك من انحياز أمريكي سافر لليهود، وما ترتب من المسلمين لدعوات إلهاب لمشاعر المسلمين في كل مكان في العالم، استجاب كثير من المسلمين، والكثير من اللجان الشعبية والنقابات المهنية ولجان مقاومة التطبيع مع الصهاينة، والتي تدعو إلى مقاطعة كل ما هو إسرائيلي أو أمريكي من البضائع، مما ترتب عليه انخفاض في أرباح الشركات الأمريكية بنسبة بلغت (٢٠%) في دولة كمصر، مما اضطر تلك الشركات إلى تنظيم حملات دعائية لتحسين صورتها لدى الجماهير، وإثبات اهتمامها بالقضايا العربية والإسلامية بصفة عامة وحرصها على الحقوق الفلسطينية بصفة خاصة، حيث أعلنت تلك الشركات، عن تبرعها بجزء من أرباحها لدعم الانتفاضة الفلسطينية^(١).

(١) مجلة لمجتمع الكويتية عدد (١٤٣٥): ص (١٥).



هذه النماذج وغيرها كثير، تبين لنا بجلاء أن المقاطعة الاقتصادية سلاح فعال ضد الأعداء، وأنها بلا ريب لجملة من مقاصد الجهاد في سبيل الله من إرهاب الكفار وإيهان كيدهم وإذلالهم، وأنها وسيلة لتحقيق مقصد مشروع.

وهذا كله كاف في أضاف المشروعية وعليها، واعتبارها من ضروب الجهاد في سبيل الله، إذا كانت بنية التقرب إلى الله تعالى ونصوه قضايا الإسلام والمستضعفين من المسلمين.

المبحث الثالث

كون المقاطعة الاقتصادية فعلاً سلبياً

هل يشكل على اعتبارها من ضروب الجهاد في سبيل الله؟

قد يعترض معترض على اعتبار المقاطعة الاقتصادية ضرباً من ضروب الجهاد في سبيل الله، بأن الجهاد فعل إيجابي، والمقاطعة الاقتصادية ترك وامتناع.

والذي يظهر -والعلم عند الله- أن هذا الاعتراض لا يشكل على ما تقدم تقريره من اعتبار المقاطعة الاقتصادية جهاداً في سبيل الله للأتي:

١- ما سبق تقريره من أن المقاطعة الاقتصادية جهاد بالقلب وزيادة وهذا الزيادة تتمثل في الامتناع عن التعامل مع الكفار فيما يعود عليهم



بالنفع^(١)، وهذا يدل على أن المقاطعة الاقتصادية تعتبر من ضروب الجهاد في سبيل الله بمفهومه العام.

٢- كون المقاطعة الاقتصادية امتناع وترك، ولا يشكل على اعتبارها من ضروب الجهاد في سبيل الله، لأن هذا الترك والامتناع يعتبر فعلاً على الصحيح من قولي الأصوليين^(٢).

(١) انظر: ص (٢٠) من هذا البحث.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢٤٣/١)، مراقي السعود إلى مراقي السعود: ص (٩١).



الفصل الثاني الأدلة على مشروعية المقاطعة الاقتصادية والحكم التكليفي لها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: القواعد الكلية ذات الصلة بموضوع المقاطعة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الأدلة التفصيلية على مشروعية المقاطعة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الحكم التكليفي للمقاطعة الاقتصادية.

المبحث الأول

القواعد الكلية ذات الصلة بموضوع المقاطعة الاقتصادية

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: اعتبار المصلحة ودرء المفسدة وعلاقته بالمقاطعة الاقتصادية

المطلب الثاني: قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد، وعلاقتها بالمقاطعة الاقتصادية.

المطلب الأول

اعتبار المصلحة ودرء المفسدة وعلاقته بالمقاطعة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف المصلحة والمفسدة:



أولاً: تعريف المصلحة لغة: المصلحة مفعلة من الصلاح وهو: ضد الفساد، والمصلحة المنفعة وزناً ومعنى^(١).

ثانياً: تعريف المصلحة في الاصطلاح: عرفها الطوفي بأنها "السبب المؤدي إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة"^(٢).

الفرع الثاني: الضوابط العامة للمصلحة:

للمصالح المطلوبة شرعاً ضوابط من أهمها:

١- النظر إلى المصلحة والمفسدة، بميزان الشرع لا بأهواء النفوس^(٣).

٢- أن مصلحة الدين أساس للمصالح الأخرى، ومقدمة عليها، فيجب التضحية بما سواها مما قد يعارضها من المصالح إبقاء لها وحفاظاً عليها^(٤).

٣- المصالح المعتبرة شرعاً في المصالح الغالبة في حكم الاعتیاد وكذلك المفاسد^(٥).

(١) انظر: اللسان (صلح) (٣٨٤/٧)، تاج العروس: (صلح) (١٢٥/٤)، والمعجم الوسيط: (صلح) (٥٢٠/١).

(٢) انظر: التمين في شرح الأربعين للطوفي: ص (٢٣٩).

وفي تعريف المصلحة انظر: قواعد الأحكام: (١٥/١) المستصفى (٤٨٠/٣)، إرشاد الفحول: ص (٤٠٣)، نظرية المصلحة لحسين حامد: ص (٥) وما بعدها.

(٣) انظر: فتاوي شيخ الإسلام: (٢٥٦/٢٨)، الموافقات (٣٤٩/١٠)، مقاصد الشريعة لليوبي (٣٩٢).

(٤) المرجع السابق، نفس الصفحة: انظر: ضوابط المصلحة: ص (٥٨).

(٥) مقاصد الشريعة لليوبي: ص (٣٩٥)، انظر: الموافقات: (٢٦/٢).



الفرع الثالث: التعارض بين المصالح والمفاسد، أو بين المصالح أنفسها أو المفاسد أنفسها.

أن من الأمور المهمة التي يجب على الباحث في المصالح الشرعية أن يستصحابها، معرفة كيفية التعامل مع المصالح المتعارضة، لأن الإنسان ربما يدرك كون الشيء مصلحة أو مفسدة، ثم يفاجأ بأنه قد أهمل مصلحة أخرى أو مفسدة ربما كانت أكبر خطراً وأعظم أثراً، فكان لا بد للفقهاء من معرفة قانون التعامل مع المصالح والمفاسد جلباً ودفعاً^(١).

وهذا ما سنعرضه بإيجاز فيما يلي:

إذا تعارضت (المصالح) وأمكن تحصيلها جميعاً حصلناها جميعاً، وإذا تعذر الجمع بينها لم يمكن تحصيل بعضها، إلا بتفويت البعض الآخر، قدم أكملها، وأهمها وأشدّها طلباً للشارع^(٢)، وهناك طرق للتعرف على الراجح من المصالح وهي^(٣).

١- النظر إلى ذات المصلحة وقيمتها، فالمصلحة الضرورية مقدمة على الحاجة، والحاجة على التحسينية، ومن الضروريّات: المصلحة الدينية مقدمة على غيرها وهكذا.

(١) انظر: مقاصد الشريعة لليوبي: ص (٣٩٧).

(٢) مفتاح دار المعادة لابن القيم: (٤٠٤/٢).

(٣) ضوابط المصلحة: ص (٢٤٩)، مقاصد الشريعة لليوبي: ص (٣٩٧).



٢- النظر إلى شمول المصلحة: فالمصلحة العامة المتعلقة بجماهير الناس مقدمة على المصلحة الخاصة المتعلقة بفئة قليلة من الناس^(١).

٣- النظر إلى توقع حصولها، إذ المصالح متفاوتة في احتمال الوقوع، فمنها القطعية، ومنها الظنية الراجحة، ومنها الموهومة، فالمصلحة بالقطعية مقدمة على غيرها، والظنية ظناً غالباً مقدمة على الموهومة أو المشكوك فيها^(٢).

هذه هي المرجحات التي يرجح بها الفقيه بين المصالح المتزاحمة، عندما لا يمكن الجمع بينها، فإن عدم المرجح به بعد استقراغ الوسع، فما له أن يتخير في التقديم والتأخير^(٣).

ثانياً: تعارض المفاصد:

إذا اجتمعت المفاصد المحضة، فإن أمكن درؤها جميعاً درأناها جميعاً، وأن لم يمكن درؤها جميعاً درأنا الأفسد فالأفسد، والأرذل فالأرذل^(٤)، وذلك بناء على قواعد مقررة عند العلماء هي:

١- تقديم المفسدة المجمع عليها على المفسدة المختلف فيها^(٥).

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة، وانظر قواعد الأحكام: (٧١/١)، الموافقات: (٣٥٠/٢)، ضوابط المصلحة: ص (٢٥٢).

(٢) انظر: مقاصد الشريعة لليوبى: ص (٣٩٨).

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة، انظر قواعد الأحكام: (٧٥/١).

(٤) انظر: قواعد الأحكام: (٧٥/١).

(٥) المصدر السابق: (٧٩/١).



٢- إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفها^(١).

٣- يتحمل الضرر الخاص بدفع الضرر العام^(٢).

فإن عدم المرجح بعد استكراغ الوسع فقد، قال العز بن عبد السلام "فإن تساوت فقد يتوقف وقد يخير..."^(٣).

ثالثاً: التعارض بين المصالح والمفاسد:

إذا اجتمعت المصالح والمفاسد، وأمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلنا^(٤)، وأن لم يمكن تحصيل إلا بارتكاب بعض المفاسد، فينظر في هذه الحالة إلى الغالب منهما، فإن كان الغالب المصلحة لم ينظر إلى المفاسد اللاحقة بها، وإن كان الغالب المفاسد لم ينظر إلى المصلحة اللاحقة بها^(٥).

وإن تساوت المصلحة والمفاسد فيقدم درء المفاسد "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"^(٦).

وقد أنكر ابن القيم وجود مثل هذا في الشريعة^(٧).

(١) الأثني عشر والنظائر للسيوطي: (٢١٧/١).

(٢) شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا: ص (١٩٧).

(٣) قواعد الأحكام: (٧٩/١).

(٤) المصدر السابق: (٣٨/١).

(٥) انظر: المصدر السابق، نفس الصفحة، مقاصد الشريعة لليوبي: ص (٤٠٠).

(٦) الأثني عشر والنظائر: (٢١٧/١).

(٧) انظر: مفتاح دار السعادة: (٤٠٠/٢).



وقال الشنطبي عنه "لعل هذا غير واقع في الشريعة"^(١).

الفرع الرابع: علاقة المقاطعة الاقتصادية باعتبار المصلحة ودرء المفسدة:

تظهر العلاقة بين المقاطعة الاقتصادية، وقاعدة اعتبار المصلحة ودرء المفسدة، في أن المقاطعة الاقتصادية، ضرب بمن ضروب الجهاد- كما تقدم معنا- وأنها تحقق بعض مقاصده، يمين الأضرار بالكفار وإغاثتهم، وأنها وسيلة من وسائل الضغط عليهم يمكن أن تدفعهم إلى التراجع عن ظلمهم وطغيانهم، أو على الأقل تخفف من هذا الظلم والطغيان، وهي بذلك تحقق مصلحة كبرى يجب أن تراعى وتعتبر.

وتحقيق المقاطعة الاقتصادية لما سبق من المصالح المعتبرة، هو أمر أغلبي، قد يتخلف في بعض الأحيان تبعاً لظروف الزمان والمكان، ولذلك ينبغي لنا عند النظر في موضوع المقاطعة الاقتصادية كسلاح من أسلحة الردع والضغط، أن نستصحب فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، على ما سبق تقريره، إذ قد يترتب على المقاطعة الاقتصادية تفويت مصلحة أكبر من المصلحة التي يراد تحقيقها، أو ارتكاب بمفسدة أكبر من المفسد التي يراد دفعها وهذا خلاف مقصود الشارع، من جلب المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، وسيأتي بمزيد إيضاح لهذه المسألة- إن شاء الله- عند الكلام على الحكم التكليفي للمقاطعة الاقتصادية.

(١) الموافقات: (٣٠/٢).



المطلب الثاني

قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد وعلاقتها بالمقاطعة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف الوسائل والمقاصد:

أولاً: تعريف الوسائل:

الوسائل في اللغة: جمع وسيلة، على وزن فعيـلة وهي: ما يُتقرب به إلى الغير يقال: وسَّل فلان إلى الله وسيلة إذا عمل عملاً تقوَّب به إليه، وقال الراغب: الوسيلة: التوصل إلى الشيء برغبة وهي أخص من الوسيلة، لتضمنها لمعنى الرغبة^(١).

الوسائل اصطلاحاً: "الأفعال التي يتوصل بها إلى تحقيق المقاصد"^(٢)، والمراد بالمقاصد هنا، المصالح والمفاسد.

ثانياً: تعريف المقاصد:

المقاصد في اللغة: جمع مقصد، وهو مفعول من القصد، ويأتي القصد على معان في لغة العرب منها:

(١) انظر: اللسان (وسل) (٣٠١/١٥)، المفردات في غريب القرآن (وسل) ص (٥٣٨)، المصباح: (وسلت) (٦٦٠/٢).

(٢) قواعد الوسائل، ص ٤٧.

وانظر: مجموع فتاوي ابن تيمية (١٣٩/٣). إعلام الموقعين (٣٥/٣) سد الزرائع للبرهاني: ص (٦٩).



١- التوجه والنهوض إلى الشيء.

٢- الاعتزام.

٣- العدل والاستقامة.

٤- الكسر، وأقرب هذه المعاني الاصطلاحية: الأول والثاني، فإن المقاصد من شأنها أن يتوجه إليها بعزم القلب وحركة الجوارح^(١).

المقاصد في الاصطلاح: هي المعاني والحكم ونحوها التي راعاها الشارع في التشريع عموماً وخصوصاً، من أجل تحقيق مصالح العباد^(٢).

الفرع الثاني: هل عقود المعاملات المالية من باب لوسائل أم من باب المقاصد؟

إن الناظر في طبيعة عقود المعاملات المالية ليتضح له بجلاء أنها ليست مقصودة لذاتها وإنما لكونها وسيلة موصلة إلى ما يحتاجه الإنسان من أعيان ومنافع، وبالتالي فهي من باب الوسائل، قال ابن قدامة في بيان الحكمة من مشروعية البيع: "...لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد

(١) انظر: اللسان (قصد) (١٧٩/١١)، تاج العروس (قصد) (١٨٩/٥)، المصباح (قصدت) (٥٠٤/٢).

(٢) مقاصد الشريعة لليوبي: ص (٢٧)، وانظر: المقاصد عند الإمام الشاطبي: ص (١٩).



صاحبه، وصاحبه لا يبذله بغير عوض، ففي شرع البيع وتجويزه شرع طريق إلى وصول كل من المتعاقدين إلى غرضه ودفع حاجته^(١).

الفرع الثالث: أقسام الوسائل وعلاقتها بالمقاطعة الاقتصادية:

ذكر الإمام ابن القيم، أن الوسائل تنقسم بالنظر إلى ما تفضي إليه من مصلحة أو مفسدة، إلى أربعة أقسام^(٢).

القسم الأول: وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة، كشرب المسكر المفضي إلى مفسدة السكر، وهذا القسم جاءت الشريعة بمنعه.

القسم الثاني: وسيلة موضوعة للمباح، قصد بها التوصل إلى المفسدة، كمن يعقد النكاح قاصداً به التحليل.

القسم الثالث: وسيلة موضوعة للمباح، لم يقصد بها التوصل إلى المفسدة لكنها مفضية إليها غالباً، ومفسدتها أرجح من مصلحتها، كمن يسب آلهة المشركين بين ظهرائهم.

والقسمان الثاني والثالث محرمان أيضاً، من أوجه كثيرة أوصلها الإمام ابن القيم إلى تسعة وتسعين وجهاً.

(١) المغني (٧/٦) بتصرف يسير.

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٣/١١٠/١٢٦).



القسم الرابع: وسيلة موضوعة للمباح، وقد تفضي إلى المفسدة، ومصليحتها أرجح من مفسدتها، كالنظر إلى المخطوبة وكلمة الحق عند سلطان جائر.

وهذا القسم مباح أو مستحب أو واجب بحسب درجته في المصلحة.

وباستصحابنا لما سبق تقريره من أن عقود المعاملات المالية من باب الوسائل، فإن إبرام عقود المعاملات المالية مع الكفار^(١)، لا يخرج عن الأقسام الأربعة الأنفة الذكر وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: من إبرام مع الكفار أو غيرهم عقداً يحصل بمقتضاه على أمر محرم، فهذا العقد باطل ولا إشكال في تحريمه، وهو يندرج تحت

(١) ينقسم الكفار تبعاً للدور التي ينتمون إليها إلى:

١- الكفار الحربيون: وهم الكفار المنتمون إلى دار الكفر التي ليس بينها وبين المسلمين معاهدة أو ميثاق أو تسمى دارهم (دار الحرب).

٢- الكفار المعاهدون: وهم الكفار المنتمون إلى دار كفر بينها وبين المسلمين معاهدة أو ميثاق أو تسمى دارهم (دار العهد)، إلا أن الناظر في الواقع المعاصر يجد أن كثيراً من دول الكفر المعاهدة، تتحاز وبشكل سافر لأعداء المسلمين، لذا فقد اصطلحت في هذا البحث على تقسيم دور العهد إلى، دور محايدة، ودور غير محايدة.

٣- الكفار المستأمنون: وهم الكفار المنتمون إلى دار الكفر إلا أنهم دخلوا الدولة الإسلامية بأمان مؤقت.

٤- الكفار الذميون: وهم الكفار المقيمون تحت ذمة المسلمين بالجزية.

أنظر: أصول العلاقات الدولية في فقه محمد بن الحسن: (٣٤٧/١-٤٣٧/١)، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى: (٢٩٠/١).



القسم الأول من الوسائل وهو ما عبر عنه ابن القيم بقوله: "...وسيلة موضوعة للإقضاء إلى المفسدة"^(١).

ثانياً: من أبرم مع الكفار المحاربين أو المعاهدين غير المحايدين، عقداً يحصل بمقتضاه على مباح، وقصده في ذلك، دعم اقتصاديات هذه الدول الكافرة، والنهوض بالمستوي المعيشي في تلك المجتمعات، فلا شك في تحريم هذا الضرب من ضروب التعامل مع الكفار، لما يترتب عليه من إغزاز لمن أذل الله، وموالة للكفار، وهذه الصورة من صور التعامل الاقتصادي تدرج تحت القسم الثاني من أقسام الوسائل، وهو ما عبر عنه ابن القيم بقوله: "وسيلة موضوعة للمباح قصد الترسل بها إلى المفسدة".

ثالثاً: من أبرم مع الكفار المحاربين أو المعاهدين غير المحايدين، عقداً يحصل بمقتضاه على مباح، وقصده في ذلك نفع نفسه، إلا أن هؤلاء الكفار يجنون من وراء هذه الصفقات التجارية أرباحاً يسخرون جزء منها في إلحاق الضرر بالمسلمين، عن طريق قتلهم وتشريدهم من ديارهم وزعزعة عقائدهم، وتخريب اقتصادياتهم، وهذا الضرب من ضروب التعامل مع الكفار المحاربين أو المعاهدين غير المحايدين، وإن كان مباحاً في أصله^(٢)، إلا أنه يفضي إلى ما تقدم ذكره من المفسد، فالذي يظهر - والله أعلم -، التعامل معهم والحالة هذه غير مشروع من

(١) أعلام الموقعين: (١٠٩/٣).

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.



حيث الحكم العام-هذا إذا كانت السلع المستوردة منهم من قبيل الضروريات أو الحاجيات وكان لها بدائل من دول محايدة-أما في الوقائع الخاصة، فقد يتغير فيها الحكم التكليفي تبعاً لتغير الملابس والأحوال، وسنلقي مزيداً من الضوء على هذه المسألة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

والذي يظهر أن هذا الضرب من ضروب التعامل مع الكفار الذي سبق بيانه، يندرج تحت القسم الثالث من أقسام الوسائل وهو ما عبر عنه ابن القيم بقوله: "...وسيلة موضوعة للمباح لم يقصد بها التوصل إلى المفسدة لكنها مفضية إليها غالباً"^(١).

رابعاً: من أبرم مع الكفار المعاهدين المحايدين عقداً يحصل بمقتضاه على مباح فهذا لاشك في إباحته من حيث الأصل^(٢)، وقد يكون مستحباً أو واجباً بحسب ما يفضي إليه من المصلحة، وهذا الضرب من ضروب التعامل مع الكفار المعاهدين المحايدين يندرج تحت القسم الرابع من أقسام الوسائل، والذي عبر عنه ابن القيم بقوله: "...وسيلة موضوعة للمباح، وقد يفضي إلى المفسدة ومصلحتها أرجح من مفسدتها..."^(٣)، فالشريعة جاءت بإباحة هذا القسم أو استحبابه أو إيجابه بحسب درجاته من المصلحة^(٤).

(١) إعلام الموقعين (١٠٩/٣).

(٢) انظر: ص (٩-١٠)، من هذا البحث.

(٣) إعلام الموقعين: (١٠٩/٣).

(٤) المصدر السابق: (١١٠/٣).



وإذا كانت الصورة الأولى من صور التعامل إلى المفسدة المفضي إلى المفسدة لا إشكال في تحريمها فإن صورتي التعامل مع الكفار المحاربين أو المعاهدين غير المحايدين، المندرجة تحت القسم الثاني والثالث من أقسام الوسائل، ممنوعة من حيث الحكم العام لما تفضي إليه من مفسد.

وإذ تمهد ذلك فإن المقاطعة الاقتصادية للكفار المحاربين والمعاهدين غير المحايدين، واجبة من حيث الحكم العام، لأن النهي عن الشيء يستلزم الأمر بضده، إذا كان له ضد واحد، اتفاقاً كما هو مقرر في علم الأصول^(١)، والله أعلم.

المبحث الثاني

الأدلة التفصيلية على مشروعية

المقاطعة الاقتصادية

سنعرض في هذا البحث جملة من الأدلة من الكتاب والسنة على مشروعية المقاطعة الاقتصادية، منها:

١- قول الله تعالى حكاية عن يوسف -عليه السلام- قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِّنْ أَيْكُم أَلَّا تَرَوْنَ أَنِّي أُوْفِي

(١) قال الزركشي: "...أما النهي عن الشيء فأمر بضده إن كان له ضد واحد بالاتفاق، كالنهي عن الحركة أمراً بالسكون، البحر المحيط (٤٢١/٢)، وانظر: شرح الكوكب المنير (٥٤/٣).



الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ* فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ^(١).

وجه الدلالة: أن يوسف -عليه السلام- جعل منع الطعام عن إخوانه وسيلة لجلب أخيه إليه، وهو تلويح واضح بسلاح المقاطعة الاقتصادية، واستخدام كوسيلة من وسائل الضغط، وهذا وإن كان من شرع من قبلنا إلا أنه ليس في شرعنا ما يخالفه، بل على العكس هناك ما يؤيده صراحة كما في حديث ثمامة بن أثال الآتي: "...وبناء على ما سبق فإن المقاطعة الاقتصادية وسيلة مشروعة للتوصل إلى حقوق، أو دفع الظلم.

٢- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أوجب على المؤمنين مجاهدة الكفار والمنافقين، وأما وجوباً عينياً أو كفائياً، ومن المعلوم أن في جهادهم استباحة لدمائهم وأموالهم، فإلحاق الضرر بهم عن طريق المقاطعة الاقتصادية مشروع من باب أولى.

٣- قال تعالى عن المؤمنين: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَّأُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾^(٣).

(١) سورة يوسف: آية (٥٩-٦٠).

(٢) سورة: التوبة - الآية: (٧٣)

(٣) سورة: التوبة - الآية: ١٢٠.



وجه الدلالة: أن في المقاطعة الاقتصادية نيل من الكفار وإغاظة لهم، وما كان كذلك فهو محبوب إلى الله تعالى.

قال ابن القيم، عند ذكره لبعض ما في قصة الحديبية من الفوائد الفقهية: "...ومنها استحباب مغايظة أعداء الله، فإن النبي -ﷺ- أهدي في جملة هديه، جملًا لأبي جهل في أنفه برة^(١)، من فضة يغيظ بها المشركون..."^(٢).

٤- ما ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- "...أن ثمامة بن أثال قيل له بعدما أسلم: صبوت؟ قال: لا لكن أسلمت مع محمد -ﷺ- ولا والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة، حتى يأذن فيها النبي -ﷺ-"^(٣).

وجه الدلالة: أن ما فعله ثمامة من تهديده للكفار بقطع الحنطة عنهم، صورة من صور المقاطعة الاقتصادية، ولو كان هذا الفعل غير مشروع لما أقر عليه.

هذه بعض النصوص التي تحصلت لي في هذا الموضوع والله أعلم

(١) البرة: حلقة تجعل في لحم الأنف، النهاية في غريب الحديث: (١/٢٢٢).

(٢) زاد المعاد: (٣/٣٠١).

(٣) سبق تخريجه ص (١٢) من هذا البحث.



المبحث الثالث

الحكم التكليفي للمقاطعة الاقتصادية

المطلب الأول: الحكم الأصلي للمقاطعة الاقتصادية:

من المقرر عند العلماء -رحمهم الله- أن الأصل: في المعاملات الإباحة حتي يرد دليل بمنعها^(١)، وقد سبق معنا^(٢)، أن التعامل الاقتصادي مع الكفار مباح في الجملة، عدا بعض المستثنيات المذكورة في ذلك الموضع.

إذا تقرر ذلك فإن المقاطعة الاقتصادية للكفار بالامتناع عن التعامل معهم بالبيع والشراء، مباح أيضا، لأن حقيقة المباح، ما اقتضي خطاب الشرع التسوية بين فعله وتركه، من غير مدح يترتب عليه ولا ذم^(٣).

وبهذا يكون الأصل في حكم المقاطعة الاقتصادية الإباحة، وقد يتغير هذا الحكم بالنظر إلى ما يترتب على المقاطعة الاقتصادية من مصالح أو مفسدة، كما سنري في المطالب التالية.

(١) انظر: إعلام الموقعين (٢٩٥/١)، القواعد والأصول الجامعة: ص (٣٠).

(٢) انظر: ص (٩-١٠)، من هذا البحث.

(٣) شرح مختصر الروضة: (٣٨٦/١).



المطلب الثاني

الحالات التي تكون فيها المقاطعة الاقتصادية واجبة، أو مندوبة، أو محرمة

تقدم معنا^(١)، أن مقاطعة الكفار اقتصادياً، تعتبر من ضروب الجهاد في سبيل الله، إذا كانت بنية التقرب إلى الله تعالى، نظراً لما تلحقه بالكفار من أضرار سبق ذكر بعضها، مما أداة ضغط يمكن أن تسهم في إزالة أو تخفيف الظلم عن المسلمين أو في جلب منفعة ومصلحة لهم.

ولكن الأمر الذي ينبغي أن يكون في الحسبان، أن استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية قد يواجه برودة فعل عنيفة من قبل بعض الدول الكافرة التي تمتع نفوذ وسيطرة على مستوي العالم، ولا سيما إذا كانت هذه المقاطعة متضمنة لقطع بعض السلع الاستراتيجية، التي يلحق المساس بها ضرراً بالمصالح القومية العليا لهذه الدول، مما قد ينتج عنه إقحام المسلمين في معركة ليسوا مستعدين لخوضها.

لأجل كل ما سبق، ولأن الغاية يمن استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية هو: "...جلب مصلحة أو درء مفسده أو تحقيق أحدهما وانتقاء الآخر، حكم المقاطعة الاقتصادية وهذان المعنيان هما^(٢).

(١) انظر: ص (١٩-٢٠)، من هذا البحث.

(٢) قارن بين هذين المعنيين وما ذكره الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين (٣١٥/٢) عند كلامه على الحكم التكليفي للاحتساب.



١- أن تحقق بالمقاطعة الاقتصادية مصلحة، تتمثل في الإضرار بالكفار وإيقاع النكايه بهم.

٢- عدم إفضاء المقاطعة الاقتصادية إلى مفسدة أعظم من المفسدة التي نسعي لإزالتها أو تخفيفها، كأن يترتب على المقاطعة الاقتصادية شن حرب على المسلمين لا قدرة لهم على مواجهتها، أو أن يزيد العسف والظلم على المستضعفين من المسلمين، الذين أردنا أن نرفع الظلم عنهم بهذه المقاطعة.

فيحصل لنا من اعتبار هذين المعنيين أربعة أحوال:

الأول: أن يجتمع المعنيان، بأن يغلب على الظن لإفضاء المقاطعة إلى الإضرار بالكفار وآلا يترتب عليها مفسدة أعظم من مفسدة التي يراد إزالتها أو تخفيفها، فمنها يتوجه القول بالوجوب، والله أعلم.

الثاني: أن ينتفي المعنيان، بالأ يترتب على المقاطعة الاقتصادية إضرار بالكفار وتفضي إلى مفسدة راجحة على المفسدة التي يراد إزالتها أو تخفيفها، فمن يتوجه القول بالتحريم، والله أعلم.

الثالث: هنا تتعارض مصلحة ومفسدة، بالمصلحة تتمثل في إلحاق الضرر بالكفار، والمفسدة تتمثل في عدم درء المفسدة التي يراد إزالتها أو تخفيفها فما هنا تتعارض مصلحة ومفسدة، المصلحة تتمثل في إلحاق الضرر بالكفار، والمفسدة تتمثل في عدم درء المفسدة التي يراد إزالتها أو تخفيفها، بل العكس تترتب على المقاطعة مفسدة أعظم، فإن كانت المفسدة غالبية لم ينظر إلى المصلحة، وإن تساوت المصلحة والمفسدة فدرء



المفاسد مقدم على جلب المصالح^(١)، وقد تقدم معنا أن من العلماء من أنكر وجود مثل هذا في الشريعة.

الرابع: أن ينتفي المعني الأول ويتحقق الثاني، بالالتفضي المقاطعة الاقتصادية إلى إلحاق ضرر بالكفار، و لا تفضي إلى وقوع مفسدة راجحة على المفسدة التي يراد إزالتها بالمقاطعة الاقتصادية، فالذي يظهر أنها تندب في هذه الحالة، لأنها تكون من وسائل التعبير عن الاحتجاج والسخط ضد ممارسات الكفار العدوانية.

هذا ما ظهر في حكم المقاطعة الاقتصادية، والله أعلم.

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

(١) انظر: ص (٣٣) من هذا البحث.



الخاتمة

وبعد الانتهاء من بحث هذه المسألة المهمة، فقد ظهرت لي النتائج الآتية:

١- أن التعامل مع الكفار اقتصادياً مباح من حيث الأصل، وأن كان هناك بعض المسائل المستثناة التي وقع فيها خلاف بين أهل العلم.

٢- أن المقاطعة الاقتصادية ليست وليدة هذا العصر، بل هي أسلوب معروف من أساليب الضغط والاحتجاج، وقد زخر التاريخ الإنساني بالكثير من صورها.

٣- أثبتت الواقع المشاهد بأن المقاطعة الاقتصادية، سلاح فعال، وقد نجح هذا السلاح في أحيان كثيرة، في إجبار الطرف الآخر على التراجع والإصغاء لمطالب المقاطعين.

٤- إذا صدرت المقاطعة الاقتصادية بنية التقرب إلى الله فإنها تعتبر ضرباً من ضروب الجهاد المفهوم الشرعي العام نظراً لما يترتب عليها من تحقيق لبعض مقاصد الجهاد.

٥- المقاطعة الاقتصادية مباحة من حيث الأصل، لكنها قد تكون واجبة أو مندوبة أو مباحة بالنظر لما يترتب عليها من مصالح أو مفسد.

وفي الختام... فأنني أحمد الله على ما من به من إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عما فيه من خلل أو قصور.



فهرس المصادر والمراجع

- ١- إحياء علوم الدين: لأبي حامد الغزالي، ن/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط: بدون.
- ٢- إرشاد الفحول في تحقيق على الأصول: لمحمد بن علي الشوكاني، ت/ محمد سعيد البدري، ن/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣- الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي: د/ عبد الله بن إبراهيم الطريقي، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٤- الأشباه والنظائر: للسيوطي، ت/ محمد تامر، حافظ عاشور، ن/ دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٥- أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني، د/ عثمان جمعة ضميرية، ن/ دار المعاني، الأردن/ ط: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية، ضبط: محمد عبد السلام، ن/ دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤١٦هـ.
- ٧- البحر المحيط: لبدر الدين الزركشي، تحرير: عبد القادر العاني، ن/ دار الصفاة، مصر ط: الثانية ١٤١٦هـ.



- ٨- أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية: د/ علي العلياني، ن/ دار طيبة، الرياض، ط، الثانية، ١٤١٦هـ.
- ٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للكساساني، ت/ محمد درويش، ن/ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٣هـ.
- ١٠- البداية والنهاية: لابن كثير، ت/ أحمد معوض، عادل عبد الموجود، ن/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١١- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، ت/ علي شيري، ن/ دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ.
- ١٢- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: للمباركفوري، ن/ مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤١٤هـ.
- ١٣- التعيين في شرح الأربعين: لنجم الدين الطوفي، ن/ المؤسسة الريان بيروت ط: الأولى: ١٤١٩هـ.
- ١٤- التوقيف على مهمات التعارف: للمناوي، ت/ محمد رضوان الداية، ن/ دار الفكر بيروت، ١٤١٠هـ.
- ١٥- جامع البيان في تفسير القرآن: لابن جرير الطبري، ن/ دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ١٦- حاشية الدسوقي على شرح الكبير: لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي، طبع بدار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي.



- ١٧- الخرشى على مختصر سيدي خليل: ن/ دار الفكر، بيروت.
- ١٨- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى: لابن عبد الهادي، ت/ مختار رضوان غريبة، ن/ دار المجتمع، جدة ١٤١١هـ.
- ١٩- زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم جوزية، ت/ شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ن/ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الرابعة عشرة ١٤٠٧هـ.
- ٢٠- شرح القواعد الفقهية: أحمد الزرقا، تعليق مصطفى الزرقا، ن/ دار القلم دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٩هـ.
- ٢١- شرح الكوكب المنير: لابن النجار الفتوحى، ت، د/ محمد الزحيلي، د/ نزيه حماد، ن/ المركز العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط: ١٤٠٢هـ.
- ٢٢- شرح النووي على صحيح مسلم: ت/ خليل مأمون شيحا، ن/ دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى: ١٤١٤هـ.
- ٢٣- شرح مختصر الروضة: لنجم الدين الطوفى، ت، د/ عبد الله تركي، ن/ الرسالة، بيروت، ت: الثانية، ١٤١٩هـ.
- ٢٤- صحيح الجامع الصغير وزياداته: لمحمد ناصر الدين الألباني، ن/ المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ.



٢٥- ضوابط المصلحة: د/ محمد سعيد رمضان البوطي، ن/ مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠٢هـ.

٢٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي/ ن/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الأولى: ١٤١٠هـ.

٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، اعتني به، محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، ن/ دار الريان القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٨- فتاوي قاضيخان: لفخر الدين الفرغاني، مطبوعة بهامش الفتاوي الهندية.

٢٩- الفتاوي الهندية المسماة الفتاوي العالمكيرية: تأليف جماعة من العلماء بأمر السلطان أورانك زيب، ن/ دار إحياء التراث، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٣٠- القاموس السياسي: أحمد عطية الله، ن/ دار النهضة العربية، القاهرة، ط: الرابعة، ١٩٨٠م.

٣١- قواعد الاحكام في مصالح الأنام: لعز الدين ابن عبد السلام، ت/ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢- قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية: د/ مصطفى مخدوم، ت/ دار إشبيليا الرياض، ط: الأولى: ١٤٢٠هـ.



- ٣٣- القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة: لعبد الرحمن بن سعدي، ت، د/ خالد المشيقيح، ن/ دار ابن الجوزي، الدمام، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٣٤- كتاب الكافي في فقه أهل المدينة: لابن عبد البر، ت، د/ محمد ولد ماديك، ط، الأولى، ١٣٩٨هـ.
- ٣٥- كشف القناع على متن الإقناع: لمنصور بن يونس البهوتي، ن/ عالم الكتب، بيروت ط: بدون.
- ٣٦- لسان العرب: لابن منظور، ن/ إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٣٧- المجموع شرح المذهب: لمحي الدين النووي، حققه وأكمّله: محمد نجيب المطيعي، ن/ دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.
- ٣٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، ن/ دار عالم الكتب، الرياض.
- ٣٩- مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لابن قيم الجوزية، ن/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط بدون.
- ٤٠- مذكرة في أصول الفقه: للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ن/ مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط الثانية.



- ٤١- مراقى السعود إلى مراقى لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الجكنى،
ن/ مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٤٢- المستصفي من علم الأصول: لأبى حامد الغزالي، ت/ د. حمزة
حافظ، ن/ شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، ط بدون.
- ٤٣- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد
الفيومي، ن/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٤٤- المعجم الوسيط: قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، ن/
المكتبة الإسلامية، تركيا، ط الثانية.
- ٤٥- معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس، ت/ شهاب الدين أبو
عمرو، ن/ دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٤٦- المغنى: لموفق الدين ابن قدامة، ت/ د. عبد الله التركي، د. عبد
الفتاح الحلو، ن/ دار عالم الكتب، الرياض، ط الثالثة، ١٤١٧هـ.
- ٤٧- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: لابن قيم
الجوزية، ن/ دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.
- ٤٨- المفردات فى غريب القرآن: للراغب الأصفهاني، ضبط: محمد
خليل عيتاني، ن/ دار المعرفة، بيروت، ط الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٤٩- مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية: د. محمد
سعد اليوبى، ن/ دار الهجرة، الدمام، ط الأولى، ١٤١٨هـ.



٥٠- المقدمات الممهدة: لأبي الوليد ابن رشد، ت/ محمد حجي
وآخرون، ن/ دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٥١- الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق الشاطبي، ت/ عبد
الله دراز، ن/ المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٥٢- الموسوعة العربية العالمية: ن/ مؤسسة أعمال الموسوعة، ط
الثانية.

٥٣- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، ن/ دار الكتب
العلمية، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٤- المجلات: مجلة المجتمع الكويتية، عدد (١٤٣٥هـ).